بيانات مجلس النواب الصادرة للأعوام من ٢٠١٦م - ٢٠١٨م

أولا البيانات الصادرة عن مجلس النواب للعام ٢٠١٦م

البيان السياسي الصادر عن مجلس النواب بشأن الأوضاع في البلاد بعد تأدية رئيس وأعضاء المجلس السياسي اليمين الدستورية

الأحد، ١٤ أغسطس ٢٠١٦م الموافق ١١ ذو القعدة ١٤٣٧هـ

قال تعالى :

" الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل"

يا أبناء شعبنا اليمني الصامد الصابر:

ها هي إرادتكم تثبت اليوم حضورها مجددا في لحظة مفصلية من المسار التاريخي ليمننا العريق، في وقت تتساقط فيه أقنعة الزيف والادعاء بالانتساب إلى آلامكم وتطلعاتكم، وتتحطم على صلابتكم آلات الحرب والدمار، وصلف العنجهية والعدوان.

اعتمادا على الثقة التي منحتمونا إياها في التعبير عن إرادتكم وترجمة نزوعكم نحو الخيارات الوطنية، فإننا نجدد العهد بمواصلة السير على دروب الحياة الدستورية، والحفاظ على مؤسسات الدولة وتعزيز دورها في ممارسة مهامها وفقا للدستور والقوانين النافذة. إننا اليوم وبعد ما يزيد على ستة عشر شهرا من عدوان بربري همجي تقوده مملكة الشر مدججة بإيديولوجية وقوى إرهابية ضد شعبنا، نؤكد للقاصي والداني أن هذه الأرض أرض حياة، وهذا الشعب شعب ضارب الجذور في أعماق التاريخ له من مآثر البطولات ما تصغر أمامه أراجيف الأقزام، وتتكسر على عتبات صموده صواريخ العدوان وطائراته وأمواله وكل ما يمتلك من آلات الحقد والدمار.

ونؤكد للعدوان أن إرادة الشعب اليمني على أرضه أقوى مما تصور لكم خيالاتكم وتزين لكم شياطينكم، ونقول له: اتقوا نفاد صبر شعب التاريخ أمام مملكة اللحظة.
يا أبناء شعبنا اليمني المجيد:

إن الشرعية التي يتشدق بادعائها الفرّارين سقطت شعبيا ودستوريا بخيانتهم أمانة المسؤولية وتآمرهم على البلد باستجلاب عدوان خارجي أثيم، ما يضعهم تحت طائلة الخيانة العظمى والمساس باستقلال وسيادة البلاد، وفق الدستور النافذ.

إن الشرعية الحقيقية الوحيدة القائمة اليوم تتمحور في مجلس النواب بموجب قوة الدستور وأحكامه التي تؤكد بجلاء استمرار المجلس في مباشرة سلطاته الدستورية. إن مدى انزعاج العدوان وأدواته من استئناف المجلس لأعماله، لا يأتي من القوة الدستورية

والشعبية للمجلس فحسب، فقد طرحوا الدستور جانبا عندما عبثوا بروحه ونصوصه، وخانوا الشعب حين استدعوا عليه العدوان وشذاذ الآفاق، بل إن قلقهم وانزعاجهم كامن في تشبثهم الهستيري بمرجعيات خارجية للعملية السياسية اعترفت بمجلس النواب كمؤسسة رسمية وشعبية لا غنى عنها في إضفاء المشروعية على أية تسويات ومخرجات سياسية. إننا واستنادا على شرعيتنا الشعبية والدستورية، وتعبيرا عن ضيق اليمنيين ذرعا بالفراغ السياسي التنفيذي، وترجمة لتطلعات اليمنيين في عودة الحياة الدستورية الطبيعية، والحفاظ على مؤسسات الدولة وتمكينها من الاستمرار في ممارسة أدوارها وفقا للدستور والقوانين النافذة.

فإننا باركنا ونبارك اتفاق صنعاء الموقع في الثامن والعشرين من يوليو ٢٠١٦ميلادية بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم والذي تمخض عنه تشكيل المجلس السياسي الأعلى لتوحيد جهود مواجهة العدوان السعودي وحلفائه ولإدارة شؤون الدولة في البلاد سياسيا وعسكريا وأمنيا واقتصاديا وإداريا واجتماعيا وغير ذلك وفقا للدستور، في الوقت الذي ندعو فيه بقية القوى السياسية والاجتماعية للانضمام إلى هذه الخطوة اليمنية الخالصة بعيدا عن مؤثرات الأجندات الخارجية التي لا همّ لها إلا مصالحها وإن كانت غير مشروعة وعلى حساب الشعب اليمني.

إن هذه المباركة تأتي بناء على تجربة مريرة لليمنيين على مدى خمس سنوات عانى خلالها الشعب من التفاف أدعياء الشرعية في فنادق الرياض على مرجعيات العملية السياسية حينها والقرارات الدولية ذات الصلة لإطالة فترة بقائهم في السلطة ضاربين عرض الحائط بتلك المرجعيات المؤكدة لوضعهم الانتقالي المزمن، وكذا المماطلة والتملص من تنفيذ التزاماتهم المزمنة المترتبة على تلك المرجعيات ومخرجاتها.

لقد انتهى عجزهم الشديد في إدارة شؤون البلاد باختيار خانة العمالة وجلب عدوان خارجي غادر.

ورغما من ذلك سعت القوى الوطنية لرفع معاناة اليمنيين من العدوان العسكري والحصار الاقتصادي عبر استجابتها لدعوات الأمم المتحدة والقوى الخيرة وبمقدمتها الأشقاء في دولة الكويت وسلطنة عمان في خوض مشاورات سياسية جرت فعلا في جنيف لمرتين ثم في دولة الكويت الشقيقة لنحو ثلاثة أشهر، بيد أن القوى الوطنية وجدت تعنتا واضحا في المشاورات يستهدف استمرار العدوان وإجهاض أية حلول شاملة وكاملة تصب في مصلحة اليمنيين وتحفظ ماء الوجه لمختلف الأطراف.

وهنا نجدد التأكيد أن معالجة الأزمة اليمنية لن تكون إلا عبر حل يمني يمني ينبني على ما سبق من اتفاقات سياسية داخلية.

يا أبناء شعبنا اليمني الأبي:

لقد استطعتم وما زلتم تتصدون ببطولات نادرة على مدى يتجاوز الستة عشر شهرا دون معاونة من شقيق أو كلمة حق من صديق، لعدوان عسكري وسياسي واقتصادي غاشم تمكن بأموال نفط الشعوب العربية من إخراس ضمائر العالم الرسمي بما في ذلك الأمم المتحدة ومؤسساتها التي وفرت غطاء سياسيا دوليا لصلف العدوان وغطرسته وجرائمه.

وهنا ندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤوليتهم الأخلاقية تجاه الشعوب بدلا من توفيرهم أغطية الظلم والعدوان على الشعوب مثلما حدث لشعبنا اليمني بمنح الأمم المتحدة ومجلس الأمن عصا الحصار الاقتصادي المطبق وشرعنة العدوان العسكري أمميا.

إننا من قاعة الشعب وباسم الشعب ندعو أحرار العالم وبقايا الضمير الإنساني إلى المساعدة في رفع معاناة اليمنيين بكشف جرائم العدوان ومجازره الوحشية بحق المدنيين العزل، والضغط على المنظمات الدولية المعنية بتشكيل لجان تحقيق محايدة، والمساهمة في ملاحقة قادة العدوان للوصول إلى مثولهم أمام المؤسسات القضائية الدولية. وندعو الرأي العام في الدول الكبرى إلى الضغط على حكوماته لوقف تزويد دول العدوان بالسلاح الذي أعمل القتل في نساء وأطفال اليمن.

كما نناشد البرلمانات العربية والإسلامية والعالمية، والبرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي، واتحاد برلمانات الدول الإسلامية، والاتحاد البرلماني الدولي أن يحذوا حذو البرلمان الأوروبي في صدحه بكلمة الحق بوجه عدوان التحالف السعودي، واتخاذ مواقف وإجراءات إيجابية تساعد في إعادة حق اليمنيين في العيش بسلام وبظروف طبيعية.

التحية والإجلال لجيشنا اليمني الباسل وللجان الشعبية وأبناء الشعب.

المجد والخلود لشهداء معركة الدفاع الوطني والشفاء للجرحى.

العزة والصمود للشعب اليمني العظيم

الويل والثبور للخونة والعملاء

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية - صنعاء

الأحد ١٤/٨/٢٠١٦م.

بيان هيئة رئاسة مجلس النواب بشأن إدانة جريمة

طيران العدوان السعودي في مستشفى عبس بمحافظة حجة

الثلاثاء ١٦ أغسطس ٢٠١٦م الموافق، ١٣ ذو القعدة ١٤٣٧هـ

تدين هيئة رئاسة مجلس النواب الجريمة البشعة التي ارتكبها طيران العدوان السعودي الأمريكي في مستشفى عبس بمحافظة حجة الذي تديره منظمة أطباء بلا حدود وراح ضحيتها العديد من المرضى والأطباء والممرضين بينهم أجانب .

وتؤكد الهيئة على أن هذه الجريمة النكراء التي استهدفت المرضى والعاملين في المجال الطبي الذين يؤدون رسالتهم الإنسانية في خدمة المواطنين تجاوزت كل الحدود و تأتي ضمن الجرائم المتكررة التي يرتكبها تحالف العدوان ضد الشعب اليمني منذ أكثر من عام ونيف.

كما تحمل هيئة رئاسة مجلس النواب دول العدوان المسؤولية الجنائية والقانونية والإنسانية عن ارتكاب هذه الجريمة والجرائم الأخرى ، كما حمل المجتمع الدولي وفي طليعته مجلس الأمن كامل المسؤولية عن استمرار مثل هذه الجرائم التي تشكل وصمة عار في جبين العالم.

وتطال هيئة رئاسة مجلس النواب الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة بمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم على ما اقترفوه بحق الشعب اليمني ، وكذا العمل على إيقاف العدوان الغاشم الذي استهدف اليمن أرضاً وإنساناً .

هيئة رئاسة مجلس النواب صنعاء

الثلاثاء ١٦ أغسطس ٢٠١٦م الموافق، ١٣ ذو القعدة ١٤٣٧هـ

البيان الصادر عن مجلس النواب بشأن أستهدف
العدوان للصالة الكبرى التي أقيم فيها عزاء ال الرويشان

الأحد ٠٩ أكتوبر ٢٠١٦ الموافق، ٠٨ محرّم ١٤٣٨هـ

"وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ"

صدق الله العظيم.

وقف مجلس النواب أمام العمل الإرهابي الإجرامي البشع لتحالف دول العدوان بقيادة السعودية والذي استهدف مئات المواطنين الأبرياء في الصالة الكبرى بأمانة العاصمة صنعاء.

وبهذا الحادث الأليم والعمل الشنيع يستنكر ويدين مجلس النواب بأشد العبارات هذا العمل الإجرامي الجبان التي اهتز له الضمير الإنساني الوطني والعالمي ، وزاد من معاناة وآلام وأحزان المواطنين اليمنيين وكل الشرفاء في العالم ، الذي قام به طيران تحالف دول العدوان الأمريكي السعودي عصر يوم أمس مستهدفا الصالة الكبرى الذي أقيم فيها عزاء آل

الرويشان بالعاصمة صنعاء ما أدى إلى استشهاد وجرح العديد من المواطنين المدنيين المشاركين في العزاء .

وأعتبر مجلس النواب أن هذا الفعل يعد استمرار لمسلسل جرائم العدوان وحرب وعملية إبادة جماعية لم يسبق لها مثيل بحق الشعب اليمني ، ويعد مجزرة مروعة يندى لها الجبين .

وطالب مجلس النواب السلطات التنفيذية المختصة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل علاج الجرحى وتقديم الدعم والمواساة لأسر الشهداء.

وأكد نواب الشعب أن هذا العمل الإجرامي لن يمر دون رد وعقاب يلبي إرادة المواطنين اليمنيين ويشفي صدورهم إزاء ما يتعرض له في ظل صمت المجتمع الدولي .

ولفت مجلس النواب إلى أن اليمنيين ليس من شيمتهم الغدر والتخاذل والذلة والخوف ، بل أن هذا الحادث الإجرامي سيزيدهم عزم وإصرار وقوة لمواجهة العدو الجبان ، وسيتوحدون ويصطفون اليوم أكثر من أي يوم مضى في ملحمة الصمود والتحدي للعدوان.. داعياً القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية لدراسة واستخدام كل الوسائل المتاحة للرد على هذه الجريمة .

ويطالب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية كافة المجالس النيابية في البلدان العربية والإسلامية والدولية الشقيقة والصديقة استنكار وإدانة هذا العمل الإجرامي الإرهابي والمطالبة بمعاقبة مرتكبيه ، مناشداً الضمائر الإنسانية اليقظة إلى التداعي والضغط القوي على حكوماتهم لوقف الحرب وتداعياتها العبثية والدائرة بدون غاية نبيلة والتي ذهب ضحيتها الألاف من الأبرياء ، بل إنها تهدد السلم الأهلي وتزعزع أمن واستقرار المنطقة والسلم العالمي .

ويجدد نواب الشعب دعوة تلك البرلمانات للعمل بجدية مع دول تحالف العدوان لفك الحصار البحري والجوي والبري على بلادنا ، والتعويض عن ما ترتب عنه من دمار للبنية التحتية والممتلكات الخاصة والعامة .

ومجلس النواب يعزي كافة أبناء شعبنا اليمني العظيم بهذا المصاب الجلل وفي مقدمتهم أسر الشهداء وذويهم .

وتمنى مجلس النواب للجرحى الشفاء العاجل ، داعياً المولى سبحانه وتعالى أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان .

" إنا لله وإنآ إليه راجعون ".

مجلس النواب

الجمهورية اليمنية صنعاء

٩ أكتوبر٢٠١٦م

بيان مجلس النواب بشأن تطورات العدوان على بلادنا

٢٢ أكتوبر٢٠١٦م

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ما يجري من أحداث دامية ومؤلمة عقب إعلان ما يسمى بالهدنة التي أعلن عنها مبعوث الأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ والتي جاءت بديل عن المشروع البريطاني الذي دعا إلى وقف شامل للحرب وبدون شروط مسبقة حيث تبين من خلال تلك الهدنة المزعومة عدم التزام دول تحالف العدوان الذي تقوده المملكة العربية السعودية منذ الساعة الأولى لإعلان تلك الهدنة .

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يؤكد أن حل المشكلة اليمنية وإيقاف الحرب لا يمكن أن يتم إلا بإصدار قرار من مجلس الأمن بسرعة إيقاف الحرب ورفع الحصار البري والجوي والبحري عن الجمهورية اليمنية والعودة إلى طاولة المفاوضات وصولاً إلى حل سياسي شامل.

وعليه فأن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يحمل مجلس الأمن والأمم المتحدة مسئولية عدم اتخاذ قرار بوقف الحرب ورفع الحصار بشكل نهائي وبدون شروط .

كما أن مجلس النواب يطالب بسرعة تشكيل لجنة دولية محايدة للتحقيق فيما جرى ويجري في اليمن من جرائم حرب وإبادة جماعية وحرب اقتصادية ومعيشية تمس كافة حياة أبناء الشعب اليمني بهدف تجوعيه من قبل دول العدوان .

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٦م

بيان مجلس النواب بشأن اتخاذ البرلمان العربي إجراءات انفرادية باستبدال ممثلي مجلس النواب للجمهورية اليمنية في البرلمان العربي

الاثنين ١٢ ديسمبر ٢٠١٦مالموافق،١٣ ربيع الأول ١٤٣٨هـ

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٦/١٢/١٢م، برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي، ما نشر في الموقع الرسمي للبرلمان العربي وما تداولته وسائل الإعلام عن اتخاذ البرلمان العربي إجراءات انفرادية باستبدال ممثلي مجلس النواب للجمهورية اليمنية في البرلمان العربي، وهم الإخوة:

١- الدكتور/ منصور عزيز الزنداني. (مجلس النواب)
٢- الأستاذ/ عبد الله احمد غانم. (مجلس الشورى)
٣- الدكتور/ صالح محمد باعشر. (مجلس النواب)
٤- الدكتور/ علي عبد الله أبو حليقة. (مجلس النواب)

إن مجلس النواب إذ يستنكر بشدة إجراءات البرلمان العربي فإنه يعتبرها استمراراً لمواقف سابقة سلبية للغاية ترتقي إلى الوقوف ضد أبناء الشعب اليمني وإرادته، وأن البرلمان العربي يقحم نفسه في الصراع الداخلي اليمني بانحيازه إلى أطراف معينة كما يتخذ موقفاً معادياً للشعب اليمني من خلال تأييده ومساندته للعدوان على اليمن أرضاً وإنساناً ولا نرى فيها إلا انزلاقا خطيراً نحو تحول البرلمان العربي لأداة من أدوات تحالف العدوان السعودي ضد اليمنيين.

وكذلك تجاوزاً لا مسؤول لأنظمة عمل البرلمان العربي ومهامه واختصاصاته ومخالفاً مخالفة صريحة للائحة الداخلية للبرلمان العربي وفقاً للمادة الرابعة التي تنص على الآتي:

يتم اختيار أعضاء البرلمان وفقا للنحو التالي:

١- بالاقتراع المباشر.

٢- من قبل برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها في كل دولة عضو، على أن يكونوا أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها.

٣- بتسميتهم وفقاً للنظام الدستوري والأنظمة الأساسية لكل دولة عضو، على أن يكونوا أعضاء في برلماناتهم الوطنية أو ما يماثلها.

إذ أن مجلس النواب حريص كل الحرص على لم شمل اليمنيين وإعادتهم بكل أطيافهم إلى طاولة الحوار والحفاظ على أي قنوات ممكنة للتواصل في طريق المصالحة الوطنية الشاملة وإيجاد تسوية سياسية بينهم تنهي مرحلة معاناة الشعب اليمني الراهنة، وهو كذلك لا يرى في تصرفات البرلمان العربي وإصراره على اتخاذ مواقف عدائية وانفرادية دون مبرر قانوني ومنطقي إلاّ مساهمة في تأجيج نار الفتنة وإضافة تعقيدات جديدة على المشهد اليمني بمحاولة إرباك عمل المؤسسة التشريعية المنتخبة من الشعب اليمني والممثلة له والمؤدية لمهامها وفقاً للدستور والقانون اليمني.

إن عدم احترام البرلمان العربي للمؤسسات البرلمانية العربية ولوائحها وأنظمة عملها وعدم التزامه بآليات وقنوات التواصل معها والمحددة في تلك اللوائح والأنظمة ، كل ذلك يمثل سابقة خطيرة لم تحدث من قبل في أي اتحاد أو برلمان عربي .

إن البرلمان العربي هو مؤسسة ممثلة للشعوب العربية وإحدى هيئات جامعة الدول العربية وليس هيئة ممثلة لأفراد.

وكان عليه ربط اتصالاته بالبرلمانات العربية للدول الأعضاء وليس بالأفراد وأنه ليس من حق البرلمان العربي التخاطب مع أي جهة بالجمهورية اليمنية إلا عبر مجلس النواب ناهيك عن التدخل في أعمال وقرارات المجلس والخوض في مسائل يتجاوز من خلالها البرلمان العربي اختصاصاته كهيئة تنسيقية بين البرلمانات العربية لا أقل ولا أكثر.

وعليه: فإن مجلس النواب قد أقر ما يلي:

١- رفضه لاستبدال الأعضاء الممثلين له في البرلمان العربي والمنتخبين منه بأعضاء تم ترشيحهم من جهة غير ذي صفة.

٢- تأكيد المجلس على أن التعامل معه يتم وفقاً للائحة الداخلية للمجلس المادة (٢٣) التي تنص على الآتي (رئيس المجلس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الأخرى وفقاً لإرادة المجلس ويعرض على المجلس نتائج لقاءاته واتصالاته وزياراته ويشرف على جميع أعماله) وعبر الأطر والقنوات الرسمية.

٣- يطالب مجلس النواب من الدول الأعضاء في البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي اتخاذ مواقف حازمة تجاه هذا الإجراء المخالف للنظام الأساسي واللائحة الداخلية للبرلمان العربي، وبما يكفل احترام للمجالس البرلمانية العربية وحقها في تحديد من يمثلها في الهيئات والاتحادات والبرلمانات العربية والإقليمية والدولية سواءً على مستوى الأعضاء الدائمين أو الوفود الممثلة لها.

ومن هذا المنطلق نؤكد أن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لم يجر أي تغييرات لممثلي المجلس في البرلمان العربي ونحمل البرلمان العربي المسؤولية الأخلاقية والقانونية والسياسية عن أي تصرفات مخالفة للنظم واللوائح المنظمة لأعمال البرلمان العربي.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية - صنعاء

الاثنين ١٢ ديسمبر ٢٠١٦م الموافق،١٣ ربيع الأول ١٤٣٨هـ

ثانيا البيانات الصادرة عن مجلس النواب للعام ٢٠١٧م

بيان مجلس النواب بإدانة جريمة قوات المارينز الأمريكية بمنطقة يكلا بمديرية قيفة بالبيضاء واستمرار العدوان على المخا

الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧م الموافق ، ٠٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

يدين مجلس النواب الجريمة الكبرى التي ارتكبتها قوات المارينز الأمريكية فجر أمس في هجومها الجوي وإنزالها البري بمنطقة يكلا بمديرية قيفة محافظة البيضاء والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٧ شخصا بينهم نساء وأطفال.

ويندد مجلس النواب بهذا الفعل الإجرامي الذي يعد صورة من صور إرهاب الدولة الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

ويؤكد مجلس النواب أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذا العمل قد تجاوزت مفهوم انتهاك السيادة اليمنية باستهدافها المباشر وقتلها مواطنين يمنيين على ذلك النحو غير المسبوق.

ويوضح مجلس النواب في إدانته أن هذا الفعل الإجرامي المدان من قبل كافة أبناء الشعب اليمني يأتي لصرف أنظار المجتمع الدولي والعالم عن الجرائم اليومية التي ترتكبها دول تحالف العدوان بقيادة المملكة السعودية بإسناد مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وإخفاقهم المتواصل في كسر إرادة وصلابة الشعب اليمني.

ويشير مجلس النواب إلى أن هذه، محاولة مكشوفة لإضفاء المصداقية على تصريحات الإدارة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

ويحمل مجلس النواب مرتزقة العدوان مسؤولية استمرار انتهاك سيادة الجمهورية اليمنية، وإعطاء الضوء الأخضر للعدوان الظالم وللولايات المتحدة الأمريكية في الإمعان بارتكاب المجازر اليومية بحق أبناء الشعب اليمني.

ويجدد مجلس النواب التأكيد على التزام الجمهورية اليمنية بتعهداتها في مكافحة الإرهاب باعتبارها من الدول التي عانت من هذه الآفة خلال الفترة الماضية وفي هذه اللحظة التي تشهد استمرار في استقدام الإرهابيين من عدد من دول المنطقة وتقديم الدعم اللازم لهم لقتل أبناء الشعب اليمني .

كما يدين مجلس النواب الطلعات الجوية التي تقوم بها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على مدينة المخا وميناءها البحري والتي بلغت حوالي ٢٨٠ غارة خلال ٢٤ الساعة الماضية والتي استهدفت بغاراتها المدنيين ومنهم الأطفال والنساء والشيوخ.

إن مجلس النواب وهو يدين هذا العدوان الإجرامي يجدد موقفه بالمطالبة بسرعة إيقاف هذا العدوان الشرس وفك الحصار البري والبحري والجوي الجائر وغير المبرر على شعبنا اليمني، وتمكين مطار صنعاء الدولي من إعادة العمل فيه لحل مشكلة المسافرين وخاصة

الجرحى والمصابين وكذا عودة العالقين في مطارات بعض الدول الشقيقة والصديقة وإدخال المواد الغذائية والدوائية اللازمة وكل ما يتطلبه المواطن اليمني ".

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧م الموافق ، ٠٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

بيان مجلس النواب بشأن دعوة أعضائه

المنقطعين عن حضور جلسات المجلس للعودة للمجلس

الثلاثاء ٠٧ فبراير ٢٠١٧م الموافق، ١٠ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

" إن مجلس النواب يمارس مهامه وصلاحياته الدستورية ممثلاً عن الشعب اليمني ومجسداً لإرادته وبموجب الدستور والقانون وإن أي حديث أو تدخل من أي جهة كانت في اختصاصات المجلس وصلاحياته الدستورية لا تعني المجلس في شيء وليس لها أي صفة أو قيمة دستورية .

إن استمرار انتهاكات وتعدي من انتهت شرعيتهم على صلاحيات السلطة التشريعية يعتبر عدواناً على إرادة الشعب واختراقاً للدستور والقانون .

وإن مجلس النواب يؤكد أن محاولات التدخل في قراراته، واجتماعاته، وفي اختصاصاته وصلاحياته عملاً مرفوضاً، جملة وتفصيلا .

وبذات الوقت يعتبر مجلس النواب أن ما تناقلته وسائل الإعلام عن السعي للتدخل في أعمال السلطة التشريعية بنقل مكان انعقاد اجتماعات المجلس والتدخل في شؤونها محاولات يائسة ومفلسة للنيل من السلطة الشعبية والرسمية بغرض إرضاء أسياده المعتدين .

وإن السلطة التشريعية وجميع السلطات الرسمية لأية دولة تستند في شرعيتها على دساتيرها الوطنية لا على قرارات خارجية أياً كانت، وهذا ما أكده ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

كما يؤكد مجلس النواب صحة وسلامة ما اتخذه من إجراءات وقرارات حرص في كل مراحلها على الالتزام بالدستور والقوانين النافذة، بما في ذلك إعادة ترتيب وضعية السلطة التنفيذية باعتبار أن شرعيتها تستمد من السلطة التشريعية.

وعليه فإن مجلس النواب يؤكد رفضه لأي إجراءات أو قرارات أو تدخلات من أي طرف كان وبأي شكل من الأشكال تحاول المساس بصلاحيات المجلس أو تسعى للنيل من إرادة الشعب اليمني ومؤسساته الدستورية.

ويؤكد المجلس أن ما يقوم به من يدعون الشرعية بعد فرارهم إلى خارج اليمن واستدعائهم عدواناً همجيا وحشياً لشن حرب على شعبهم وقتلة، وتدمير وطنهم بكل مقدراته يندرج في سلسلة الأعمال الخيانية المصنفة كخيانة عظمى وفقاً لنصوص الدستور النافذ، ما يجعل الإجراءات التي يتخذونها من خارج الوطن غير شرعية سواء تلك المتصلة بتشكيل حكومة أو تعيين سفراء في بعض البلدان الشقيقة والصديقة أو تعيين محافظين ووكلاء محافظات وقيادات عسكرية .

إن مجلس النواب وهو يرفض كل الدعوات والقرارات والإجراءات المشبوهة التي يتخذها من يدعون الشرعية، فإنه يعتبرها مساع لزعزعة السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية ومحاولات لإعادة تشطير الوطن وتمزيقه، وزيادة الصراعات وتطويل أمد الأزمة .

لقد كان أدعياء الشرعية من وراء الحدود السبب في إشعال الحرب وقتل أكثر من عشرة آلاف مواطن من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب والعجزة والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وأكثر من ٤٠ ألف ما بين جريح ومعاق من أبناء الشعب اليمني وتدمير آلاف المنازل والتجمعات السكانية والأسواق الشعبية بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية من الطرق والجسور والمصانع والمزارع والمدارس والجامعات والمستشفيات ودور العبادة (المساجد) والمعالم التاريخية والأثرية والمنشئات العامة والخاصة وأجازوا وبرروا دون وازع من ضمير وطني أو أخلاقي غزو واحتلال وطنهم واختراق السيادة اليمنية .

وينتهز المجلس فرصة انعقاده لمخاطبة ومناشدة برلمانات وحكومات دول العالم للسعي لإيقاف العدوان الهمجي الغاشم لدول التحالف بقيادة السعودية الذي تجاوز كل القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية والثنائية بعدوانه على دوله مستقلة وذات سيادة بمؤسساتها الدستورية.

ويدعوا المجتمع الدولي إلى ممارسة واجباته الإنسانية لرفع الحصار الجائر المفروض على الشعب اليمني براً و بحراً وجواً وفتح المطارات والموانئ لتخفيف المعاناة التي يتجرعها اليمنيون جراء نقص الإمدادات الغذائية والدوائية والمشتقات النفطية وكل الاحتياجات الضرورية لحياة البشر بما فيها المساعدات الإنسانية الدولية، وتسهيل عودة العالقين من النساء والأطفال والشيوخ من أبناء الشعب اليمني في الخارج وعودة كثير من أعضاء مجلس النواب المتواجدين خارج اليمن.

إن معاناة الشعب اليمني تجاوزت كل الحدود وتزداد مأساوية يوما عن يوم وخاصة في الجوانب الإنسانية .

الرحمة على شهداء مجازر العدوان ، و الشفاء العاجل للجرحى

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الثلاثاء٠٧ فبراير ٢٠١٧م الموافق، ١ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

بيان مجلس النواب بشأن الأحداث المأساوية الأخيرة بعدن
وتوصية المجلس السياسي الأعلى بتشكيل وفد وطني موحد للتفاوض

الاثنين، ١٣ فبراير ٢٠١٧م الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

وقف مجلس النواب أمام الأحداث المأساوية التي شهدتها مؤخراً محافظة عدن بين عدد من الفصائل المسلحة وأدت إلى سقوط ضحايا بين قتيلاً وجريح، والتي غذتها قوات الاحتلال والمليشيات المسلحة والمنظمات الإرهابية ودخول تنظيمي القاعدة وداعش ومليشيات إخوانية وسلفية على خط الصراع.

ويشير مجلس النواب إلى أن هذا الصراع وظهور الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش يأتي نتيجة لتواجد قوات الاحتلال والتي تغذي الصراعات في البلاد .

إن مجلس النواب وإذ يعبر عن أسفه الشديد لهذه الأحداث فإنه يدعو إلى تحكيم العقل والمنطق ونبذ العنف والتنبؤ إلى دعاة الفتنة والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد.

كما يدعو المجلس قوى الاحتلال المساندة لأطراف الصراع للانسحاب من البلاد والكف عن دعم التنظيمات الإرهابية والاعتراف بأن هذه المدينة الحضارية والمسالمة يسعى أهلها دائمة إلى زرع لغة وثقافة الأخوة والمحبة ونبذ لغة الكراهية والعنف والمناطقية والصراعات المسلحة فيها.

إن مجلس النوب يؤكد مجدداً ضرورة التصدي لمثل هذه الظواهر الإرهابية التي ينبذها الشعب اليمني المسالم في كل محافظة من محافظات الجمهورية ولا يرى أي مبرر غير إقلاق الأمن والاستقرار وتفتيت النسيج الاجتماعي والسيطرة على أجزاء من اليمن والاحتلال بلغة جديدة لنيل أهدافه وتحقيقها عبر أدواته المدمرة .

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الاثنين، ١٣ فبراير ٢٠١٧م الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

بيان مجلس النواب حول ما تناقلته وكالات

الأنباء العالمية بشأن عزم امريكا بناء قاعدة عسكرية بجزيرة ميون

الأربعاء،٠١ مارس ٢٠١٧م الموافق ٠٢ جمادى الثانية ١٤٣٨هـ

إن مجلس النواب يعبر عن رفضه واستنكاره لمثل هذا الاتفاق أو غيره من الاتفاقات التي تنتقص من سيادة اليمن في أي مكان من أرض الجمهورية اليمنية والجزر التابعة لها .

ويرى مجلس النواب أنه لا يحق لأي بلد أن يجري اتفاقات تخص بلداً أخر لأن في ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ومخالف للقوانين والاتفاقيات والأعراف الدولية .

كما يهيب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بكل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية اليمنية والعربية والدولية للقيام بدورها لمواجهة هذه التصرفات الخطيرة والتي ستزيد المنطقة اشتعالاً وتهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم و حركة الملاحة الدولية .

كما يستنكر جريمة اغتيال القاضي يحيى محمد موسى مستشار وزارة العدل عضو رابطة علماء اليمن أمام منزله بمدينة ذمار على أياد الغدر والخيانة والإرهاب والتطرف.

ويعبر مجلس النواب أن هذه الجريمة النكراء، المخالفة لتعاليم الدين الإسلامي وعُرف وقيم الشعب اليمني وكل الأعمال الإرهابية التي تستهدف أمن وسلامة المواطنين، تهدد الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الأربعاء،٠١ مارس ٢٠١٧م الموافق ٠٢ جمادى الثانية ١٤٣٨هـ

بيان مجلس النواب بشأن إدانة مجازر العدوان بحق الشعب اليمني

الأربعاء،٢٣ أغسطس ٢٠١٧مالموافق ٠١ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

يدين مجلس النواب بشدة الجرائم التي يرتكبها طيران تحالف العدوان بقيادة السعودية وآخرها فجر اليوم باستهدافه استراحة في منطقة بيت العذري بمديرية أرحب ما أدى إلى استشهاد وجرح أكثر من ٦٠ مواطناً وتضرر عدد من المنازل .

كما يدين غارات طيران العدوان على مديرية سنحان ما أدى إلى استشهاد ستة مواطنين وإصابة ١٥ آخرين وكذا غارات الطيران المعادي على خشم البكرة في مديرية بني حشيش أسفرت عن تضرر ممتلكات المواطنين.

إن مجلس النواب يعبر عن استنكاره لهذه الجرائم من دول العدوان بقيادة السعودية .. ويدعو المجتمع الدولي إلى الخروج عن صمته لإدانة هذه الأعمال الإرهابية البربرية وأن يصحا لديه الضمير الإنساني والأخلاقي إزاء هذه الجرائم التي ترتكب يوم بعد آخر من قبل تحالف دول العدوان الذي يستهدف الشعب اليمني كافة بأطفاله وشيوخه ونساءه.

" إن العالم مازال يتفرج على هذه الأفعال دون أن يحرك ساكناً خاصة وأن هذه الأعمال العدوانية ينتج عنها ضحايا أبرياء من المواطنين اليمنيين وهو عدوان تدميري يستهدف البنية التحتية والمنشآت العامة ومساكن المواطنين دون أي مبرر ".

ويطالب مجلس النواب المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسئوليته التاريخية والإنسانية وممارسة الضغط على دول تحالف العدوان لإيقاف هذه الحرب فوراً وفك الحصار البري والبحري والجوي لتمكين الشعب اليمني من الحصول على الغذاء والدواء ومتطلباته الحياتية اليومية.

ويلفت مجلس النواب في الجمهورية اليمنية انتباه دول العالم إلى أن معظم الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تنتشر في عدد من المحافظات، هي نتائج لآثار الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً المستخدمة في هذه العدوان وأن معظم الجرحى والمصابين هم من الأطفال والنساء والشيوخ.

ويؤكد المجلس أن جرائم دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لن تؤثر على معنويات الشعب اليمني، بل تزيده إصرار وصمود وصبر أمام كل التحديات حتى يتحقق له النصر.

وختاما يترحم مجلس النواب على أرواح الشهداء .. متمنيا للجرحى الشفاء العاجل.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الأربعاء،٢٣ أغسطس ٢٠١٧مالموافق ٠١ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

بيان مجلس النواب بإدانة مجزرة العدوان في عطان
ودعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته

الجمعة،٢٥ أغسطس ٢٠١٧م الموافق ٠٣ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

يدين مجلس النواب بشدة المجزرة التي ارتكبها طيران العدوان السعودي الأمريكي فجر اليوم باستهدافه منازل المواطنين بفج عطان في أمانة العاصمة، وراح ضحيتها العشرات من الشهداء والجرحى بينهم أطفال ونساء وشيوخ.

ويوضح مجلس النواب في بيانه هذا أن دول تحالف العدوان تستهدف منذ بداية عدوانها المواطنين وتدمير المنازل على رؤوس ساكنيها، وهي ليست أهدافا عسكرية بأي حال من الأحوال.. لافتا إلى أن هذه الجريمة التي حدثت فجر اليوم في فج عطان تضيفها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية إلى رصيدها الأسود سيء الصورة والصيت.

ويدعو مجلس النواب المجتمع الدولي إلى النظر بتمعن للجرائم المروعة التي يرتكب تحالف العدوان على مرأى ومسمع الجميع وإدانة هذه الأعمال الإرهابية البربرية وأن يصحو لديه الضمير الإنساني والأخلاقي تجاه ما يرتكبه تحالف العدوان يوما بعد آخر من جرائم وشن حرب إبادة شاملة تستهدف الشعب اليمني كافة بأطفاله وشيوخه ونساءه.

إن صمت المجتمع الدولي شجع دول تحالف العدوان على مواصلة جرائمها دون رادع يؤكد عل أن هذه الجرائم ترقى إلى مصاف جرائم الحرب التي تستوجب المحاكمة والمحاسبة لكل من ارتكبها أو شارك في ارتكابها ولابد من وضع حد لها.

ويطالب مجلس النواب المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤوليته الإنسانية وممارسة الضغط على دول العدوان لإيقاف الحرب فوراً ورفع الحصار البري والبحري والجوي.

إن مجلس النواب أن دول التحالف بقيادة السعودية بعدوانها تثبت يوما بعد آخر أنها لا تقاتل الرجال في الجبهات وإنما تشن عدوانها بالطائرات وتوجه صواريخها نحو الأطفال والنساء والشيوخ الآمنين في منازلهم.

كما على أن جرائم دول تحالف العدوان السعودي لن تزيد الشعب اليمني إلا مزيدا من الإصرار والقوة والصلابة والصمود.

إن مجلس النواب يسأل من الله الرحمة على أرواح الشهداء ويتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الجمعة،٢٥ أغسطس ٢٠١٧م الموافق ٠٣ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

مجلس النواب يدين مجزرة العدوان بمديرية سحار بصعدة

الخميس،٠٢ نوفمبر ٢٠١٧م الموافق ١٣ صفر ١٤٣٩هـ

يدين مجلس النواب واستنكر بشدة الجريمة المروعة التي ارتكبها تحالف العدوان بقيادة السعودية في سوق علاف بمديرية سحار محافظة صعدة وراح ضحيتها نحو ٦٠ مواطناً بين شهيد وجريح.

ويؤكد مجلس النواب على أن هذه المجازر تعد من جرائم الحرب الأشد خطراً، كونها ارتكبت بشكل متعمد وممنهج دون أي اعتبار للقواعد والأحكام والعهود والمواثيق الإنسانية والدولية.

ويلفت مجلس النواب إلى أنه ما كان لتحالف العدوان أن يقوم بهذه الجرائم لولا صمت المجتمع الدولي وفي المقدمة مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وما يسمي بالجامعة العربية.

كما يدعو المجلس هذه الهيئات لتحمل مسئوليته الإنسانية والقومية والأممية في إيقاف هذه الجرائم والضغط لأنهاء العدوان ورفع الحصار الجائر على الشعب اليمني وعدم الاكتفاء بالتعبير عن قلق أمين عام الأمم المتحدة.

ويطالب مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة دولية مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق والتحقيق في كل المجازر التي ارتكبتها دول العدوان وما تزال ترتكبها في اليمن على مرأى ومسمع العالم.

كما يؤكد مجلس النواب في بيانه هذا أن هذه الجرائم لن تزيد الشعب اليمني وقواته المسلحة ولجانه الشعبية إلا قوة وشجاعة وإقدام للتصدي للعدوان، كما ستجعل الشعب اليمني أكثر تماسكاً في مواجهة العدوان حتى تحقيق النصر.

إن مجلس النواب يشدد على أن جرائم الحرب التي يرتكبها تحالف العدوان لن تسقط بالتقادم ولن يفلت مرتكبيها من العقاب.

الرحمة على الشهداء والشفاء العاجل للجرحى والمصابين ونسأل من الله سبحانه تعالى أن يلهم أهاليهم وذويهم والشعب اليمني عامة الصبر والسلوان.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الخميس،٠٢ نوفمبر ٢٠١٧م الموافق ١٣ صفر ١٤٣٩هـ

بيان صادر عن مجلس النواب بشأن تصعيد العدوان

السبت١١ نوفمبر ٢٠١٧م الموافق، ٢٢ صفر ١٤٣٩هـ

تابع مجلس النواب ويتابع تطورات الأحداث والجرائم العدوانية التي ترتكبها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م .
وبهذا الصدد يدين المجلس ويستنكر بشدة المجازر التي ارتكبها ويرتكبها تحالف العدوان والتي راح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى من الأطفال والشيوخ والنساء وهدم البيوت على رؤوس ساكنيها واستهدف البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة والمستشفيات والمراكز الصحية والمساجد والمنشآت التعليمية والأسواق الشعبية والتجارية.
"إن هذا العدوان يستهدف اليمنيين أطفالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً في أي مكان من الأراضي اليمنية على مرأى ومسمع العالم الذي يشاهد كل هذا الإجرام من قبل دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية دون أن يحرك ساكناً أو يتخذ موقفاً إيجابياً تجاه الشعب اليمني ".
ويؤكد مجلس النواب على أن هذه الجرائم المروعة تكشف وحشية هذا العدوان المتجرد من كل القيم والمبادئ الدينية والأعراف الإنسانية والتي يرتكبها بشكل يومي بحق الشعب اليمني، موضحا أن استمرار الصمت الدولي يشجع دول تحالف العدوان بقيادة السعودية المدعوم أمريكيا على مواصلة ارتكاب جرائمها وهي الجرائم التي لن ولم تسقط بالتقادم.

ويطالب مجلس النواب المجتمع الدولي وفي المقدمة مجلس الأمن والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بتحمل المسؤولية القانونية والتاريخية والخروج عن حالة الصمت المخزي الذي يمثل وصمة عار تلطخ سمعته وهو يشاهد ويسمع ما يرتكب من جرائم إبادة ممنهجة بحق الشعب اليمني وبأسلحة حديثة ومتطورة ومحرمة دولياً من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية .

كما يطالبهم بالتحرك الجاد والمسئول للضغط على دول العدوان لإيقاف العدوان وفك الحصار البري والبحري والجوي وكذا فتح المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية، والتي أدى إغلاقها إلى حدوث كوارث إنسانية فضيعة جراء نقص الغذاء والدواء وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة ومنها وباء الكوليرا وحالات بيئية مرضية أخرى.

ويرى مجلس النواب أن هذه الجرائم لن تزيد الشعب اليمني إلا ثباتا وصمودا وعزيمة وإصرارا على التصدي للعدوان الغاشم الذي يرتكب المجازر وينتهك الحرمات منذ ما يقارب العامين ونيف.
كما يدعو مجلس النواب أبناء الشعب اليمني إلى رص الصفوف وتوحيد الجهود والإرادة والتماسك والثبات للتصدي لهذه الجرائم التي يشنها المعتدون.
إن مجلس النواب يترحم على الشهداء الذين قضوا في مجازر العدوان .. سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته .. متمنيا للجرحى الشفاء العاجل، ولا نامت أعين الجبناء.

صادر عن مجلس النواب
الجمهورية اليمنية – صنعاء
السبت١١ نوفمبر ٢٠١٧م الموافق، ٢٢ صفر ١٤٣٩هـ

بيان هيئة رئاسة مجلس النواب بشأن قرار
البرلمان الأوربي بحظر توريد الأسلحة للسعودية

الخميس١٤ سبتمبر ٢٠١٧م الموافق، ٢٣ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

ترحب هيئة رئاسة مجلس النواب بقرار البرلمان الأوروبي الصادر أمس الأربعاء حول مراقبة تصدير الأسلحة، والذي جدد دعوته لدول الاتحاد الأوروبي بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى السعودية.

وتشير هيئة رئاسة مجلس النواب، إلى أن البرلمان الأوروبي كان قد تبنى في فبراير/شباط ٢٠١٦م قراراً حول الوضع الإنساني في اليمن تضمن دعوة دول الاتحاد الأوروبي لحظر توريد الأسلحة إلى السعودية التي تترأس تحالفاً بالتدخل عسكرياً في اليمن .

وفيما تعبر هيئة رئاسة مجلس النواب عن شكرها للبرلمان الأوروبي على هذا القرار، تطالب بمتابعة تنفيذه وتعتبره خطوة صحيحة لإيقاف جرائم الحرب ومجازر الإبادة الجماعية التي ترتكبها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية ضد المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب اليمني.

كما تطالب هيئة رئاسة مجلس النواب دعم مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ٣٦ لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة محايدة للوقوف والاطلاع فيما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم ومجازر الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد أبناء الشعب اليمني.

وتود أن توضح أن تحالف العدوان يشن منذ أكثر من ٩٠٠ يوم حرب إبادة جماعية بحق الشعب اليمني وتدمير بنيته التحتية والمنشآت العامة والخاصة وقصف المنازل علي رؤوس ساكنيها من المدنيين وفرض حصار جائر براً وبحراً وجواً ما أدى إلي نقص في المواد الأساسية الغذائية والدوائية، كما أدى إلى انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة ومنها الكوليرا الذي تفشى بصورة سريعة مما تسبب في موت أكثر من ألفين و٥٠٠ شخص.

إن هيئة رئاسة مجلس النواب تدعو كافة الضمائر الحية في مختلف دول العالم إلى النظر إلى ما يمارسه تحالف العدوان بقيادة السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من جرائم خلفت مآسي وكوارث إنسانية للشعب اليمني لا يمكن معالجتها إلا بخطوات عملية تضع لهذا العدوان حد وتلزمه بإيقاف هذه الحرب العدوانية الظالمة والخضوع إلى صوت العقل والمنطق والضمير الإنساني.

وتؤكد هيئة رئاسة مجلس النواب بأن الأزمات لا تحل عن طريق الحروب والصراعات والعنف بل بالحوار والتفاهم وتغليب العقل والمنطق.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الخميس١٤ سبتمبر ٢٠١٧م الموافق، ٢٣ ذو الحجة ١٤٣٨هـ

ثالثا البيانات الصادرة عن مجلس النواب للعام ٢٠١٨م

بيان مجلس النواب بإدانة استمرار جرائم العدوان بحق الشعب اليمني

الخميس٢٨ يونيو ٢٠١٨م الموافق، ١٤ شوّال ١٤٣٩هـ

يدين رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب وأعضاء المجلس بأشد العبارات المجازر التي يرتكبها طيران تحالف العدوان بحق الشعب اليمني وآخرها جريمة استهداف حافلة تقل نازحين بالحديدة راح ضحيتها ٢٠ شهيداً وجريحاً بينهم نساء وأطفال .

ويستنكر مجلس النواب في بيانه هذا صمت المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة تجاه استمرار مجازر العدوان ، مطالباً بتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم الدولية.

ويؤكد على أن جريمة استهداف حافلة النازحين وصمة عار في جبين المجتمع الدولي نتيجة صمته أمام هذه الجرائم ، مشيراً إلى أن هذا الصمت شجع دول العدوان على التمادي في ارتكاب المجازر بحق الشعب اليمني.

ويدعو مجلس النواب الأمم المتحدة ومجلس الأمن و كافة الهيئات والمنظمات الدولية إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم وممارسة دورهم في إدانة انتهاكات وجرائم تحالف العدوان بحق الشعب اليمني التي تتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

كما يشدد مجلس النواب على ضرورة قيام هذه الجهات الدولية بمسؤوليتها في وضع حد لجرائم العدوان والضغط على دول التحالف بقيادة السعودية لإيقاف العدوان الظالم والذي يمارس بأشكال مختلفة وفك الحصار الجائر البحري والبري والجوي.

ويدعو مجلس النواب الجماهير اليمنية إلى مزيد من الثبات والتماسك ورص الصفوف وتعزيز الجبهة الداخلية أمام مؤامرات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية.

الرحمة على جميع شهداء الوطن والشفاء العاجل للجرحى .

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الخميس٢٨ يونيو ٢٠١٨م الموافق، ١٤ شوّال ١٤٣٩هـ

بيان مجلس النواب بإدانة جريمة استهداف العدوان حافلة طلاب في ضحيان

الجمعة١٠ أغسطس ٢٠١٨م الموافق، ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٩هـ

يدين رئيس مجلس النواب وأعضاء هيئة الرئاسة وأعضاء المجلس بأشد العبارات مجزرة العدوان السعودي الأمريكي بقصف حافلة نقل طلاب في سوق ضحيان بمحافظة صعدة والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شهيدا وجريحا جلًهم أطفال.

ويستنكر مجلس النواب في بيانه هذا بأشد العبارات استهداف الأطفال والمدنيين ما يؤكد إصرار العدوان على سفك دماء اليمنيين دون اعتبار لكل الأديان والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية.

ويطالب مجلس النواب المجتمع الدولي وفي المقدمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتحرك الفوري لإيقاف هذه الجرائم البشعة التي يندى لها جبين الإنسانية وإحالة مرتكبيها لمحكمة الجنايات الدولية.

ويعتبر هذا البيان استهداف العدوان للأطفال والنساء والشيوخ وتدمير البنية التحتية والأعيان المدنية بما فيها منازل المواطنين والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والمساجد والأسواق الشعبية وصالات العزاء والأفراح، يعكس عنجهية وصلف تحالف دول العدوان بقيادة السعودية وأمريكا للعام الرابع على التوالي.

ويوضح مجلس النواب أن هذه المجازر البشعة لم تكن لتحدث لولا الصمت الدولي المخزي وموقف الأمم المتحدة المتفرج والمتخاذل ومنظماتها وهيئاتها الدولية وفي المقدمة مجلس الأمن وعدم اتخاذ أي إجراء حقيقي لوقف العدوان الذي أوغل في شن حرب إبادة جماعية تجاه الشعب اليمني.

كما يشير مجلس النواب إلى أن هذه المجازر التي يرتكبها العدوان بحق الشعب اليمني، حرب لن تسقط بالتقادم .. مطالبا الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بتشكيل لجنة مستقلة ومحايدة للقيام بالتحقيق في هذه الانتهاكات التي ترتكبها دول تحالف العدوان ضد الشعب اليمني .

إن مجلس النواب يجدد الدعوة للبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة تحمل المسؤولية الإنسانية والتاريخية وإدانة الجرائم والمجازر التي يرتكبها تحالف العدوان على مرأى ومسمع الجميع، والعمل مع حكوماتهم للضغط على دول العدوان لإنهاء العدوان ورفع الحصار البري والبحري والجوي وفتح كافة المنافذ .

ويؤكد على أن العدوان مهما بلغ حجمه وتأثيره لن يزيد الشعب اليمني إلا إصراراً وثباتاً وقوة في رص الصفوف وتوحيد الجبهة الداخلية والتصدي للعدوان.

صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الجمعة١٠ أغسطس ٢٠١٨م الموافق، ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٩هـ

في بيان صادر عن مجلس النواب :مجزرة

العدوان بالدريهمي استهتار بحرمة الدماء والأشهر الحرم

الجمعة٢٤ أغسطس ٢٠١٨م الموافق ١٣ ذو الحجة ١٤٣٩هـ

يدين مجلس النواب بأشد العبارات مجزرة العدوان السعودي الإماراتي التي ارتكبها باستهداف أسرة بعزلة الكوعي وسيارة تقل نازحين بمديرية الدريهمي بالحديدة، وراح ضحيتها ٣٠ شهيدا جلهم أطفال ونساء.

كما يستنكر مجلس النواب هذه الجريمة المروعة التي تأتي ودماء أطفال مجزرة سوق ضحيان لم تجف بعد، في استهتار بحرمة الدماء البشرية والأشهر الحرم وانتهاك لكل الأعراف والمواثيق والقانون الدولي الإنساني.

ويعتبر هذه المجزرة الوحشية تضاف إلى السجل الإجرامي لتحالف العدوان الذي إرتكب أبشع الجرائم منذ ما يقارب أربعة أعوام في ظل صمت دولي معيب .. مؤكدا أن هذه الجريمة وما سبقها من مجازر ستظل وصمة عار في جبين دول العدوان والدول المتحالفة معها والمساندة والداعمة لها في عدوانها على اليمن.

إن مجلس النواب يحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن المسؤولية القانونية والأخلاقية إزاء ما يرتكب بحق الشعب اليمني من جرائم ومجازر يندى لها الجبين .. مؤكدا أن تحالف العدوان ما كان ليستمر في ارتكاب هذه المجازر لولا صمت المجتمع الدولي وفي المقدمة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويدعو مجلس النواب أحرار العالم والمنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية الاضطلاع بمسؤوليتها ودورها في كشف جرائم العدوان بحق الشعب اليمني والضغط باتجاه إيقاف العدوان ورفع الحصار.

كما يعرب مجلس النواب عن أحر التعازي وصادق المواساة لأسر الشهداء .. متمنيا للمصابين والجرحى الشفاء العاجل.

. صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الجمعة٢٤ أغسطس ٢٠١٨م الموافق، ١٣ذو الحجة ١٤٣٩هـ

بيان مجلس النواب بإدانة عرقلة العدوان
للوفد الوطني من المشاركة في مشاورات جنيف

الجمعة٠٧ سبتمبر ٢٠١٨، ٢٧ ذو الحجة ١٤٣٩هـ

يدين مجلس النواب عرقلة دول تحالف العدوان للوفد الوطني من المشاركة في مشاورات جنيف، ويوضح أن دول العدوان مستمرة في عرقلة أي جهود تهدف لإحلال السلام في اليمن وفي هذا السياق واصلت عرقلة الوفد الوطني من المشاركة في مشاورات جنيف.

" لقد دأبت دول العدوان على التعنت والإصرار على مواصلة العدوان وعرقلة جهود السلام وماتزال تعيق الحصول على الوسيلة الآمنة لنقل وفد بلادنا إلى العاصمة السويسرية جنيف لعقد المشاورات والتي كان من المفترض أن تبدء اليوم الخميس".

ويعبر المجلس عن إدانته لهذا التعسف والإعاقة المتعمدة من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية .. معتبراً ذلك رسالة واضحة الهدف منها عرقلة جهود المبعوث الأممي وإفشال مشاورات جنيف وتأكيدا على تمسك دول تحالف العدوان بخيار الاستمرار في العدوان على اليمن.

كما يدعو مجلس النواب أحرار العالم إلى إدانة الصلف السعودي الإماراتي والتضامن مع موقف القيادة والحكومة والشعب اليمني المتمسك بالسلام.. محذرا من مغبة استمرار التعامل الدولي مع المزاج السعودي والإماراتي.

ويلفت مجلس النواب في بيانه هذا إلى أن هذه الإعاقة ليست الأولى لمشاورات جنيف من تحالف العدوان فقد سبقها إعاقات تمثلت في التصعيد الذي تزامن مع إعلان المبعوث الأممي موعد مشاورات جنيف في إحاطته أمام مجلس الأمن وهو الوقت الذي ارتكب فيه تحالف العدوان مجازره بحق المدنيين في عدد من المحافظات.

كما يؤكد البيان على أن كل ذلك يندرج في سياق الرفض المسبق والعملي لمشاورات جنيف من قبل دول العدوان.. مشيرا إلى أن إعاقة وفد اليمن من الذهاب إلى مشاورات جنيف يأتي كتعبير إضافي عن حالة مزاجية في سلوك قيادة تحالف العدوان.

ويعبر مجلس النواب عن أمله في تضافر جهود كل الخيريين وأنصار السلام في العالم من حكومات ومنظمات وهيئات وأحزاب وأشخاص في سبيل وضع حد لتعسف وصلف العدوان.. مؤكدا أن خيار الشعب اليمني بكل هيئاته ومؤسساته كان وما يزال وسيبقى هو السلام المشرف والعادل.

كما يؤكد مجلس النواب على ضرورة أن تضمن الأمم المتحدة عودة أعضاء الوفد الوطني بعد انتهاء المشاورات.

. صادر عن مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

الجمعة٧ سبتمبر٢٠١٨م الموافق، ٢٧ ذو الحجة ١٤٣٩هـ

مجلس النواب يدين جريمة استهداف
ميناء الحديدة ويرحب بمواقف البرلمان الأوروبي

١٤ نوفمبر٢٠١٨م الموافق٦ ربيع أول ١٤٤٠هـ

يتابع مجلس النواب بقلق واهتمام بالغي الجرائم التي يرتكبها تحالف العدوان ومنها جريمة استهداف ميناء الحديدة التي تعد من أبشع الجرائم التي تستهدف البنية التحتية لليمن.
إن مجلس النواب يدين ويستنكر بشدة الجرائم التي يرتكبها تحالف دول العدوان بقيادة السعودية وآخرها جريمة استهداف ميناء الحديدة الذي يعد شريان الحياة لسكان الجمهورية اليمنية واعتبر مجلس النواب في بيان صادر عنه اليوم، قصف طيران لميناء الحديدة والمنشآت الحيوية والاقتصادية، انتهاكا صارخا للأعراف والمواثيق والقوانين الدولية .
ويؤكد مجلس النواب على أهمية ميناء الحديدة، في تغطية احتياجات معظم سكان اليمن من المواد الغذائية والدوائية وغيرها من الاحتياجات والمتطلبات خاصة المتعلقة باستيراد الوقود.
ويشير مجلس النواب إلى إن الإضرار بميناء الحديدة سيتسبب في كارثة إنسانية للشعب اليمني تهدد أكثر من ٢٠ مليون إنسان بالمجاعة وفقا لتقارير المنظمات الدولية.

وإزاء ذلك يحمل مجلس النواب المجتمع الدولي وفي المقدمة الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها والهيئات التابعة لها ومنها مجلس الأمن الدولي مسؤولية ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان وحرب اقتصادية .. مطالبا بالتدخل السريع للضغط على دول العدوان بقيادة السعودية لإيقاف الحرب العدوانية وفك الحصار البري والبحري والجوي.

كما يعبر مجلس النواب في الجمهورية اليمنية عن ترحيبه وشكره للبرلمان الأوروبي لمواقفه الإيجابية تجاه الشعب اليمني، خاصة ما يتعلق بموقفه الأخير الداعي إلى فرض حظر عاجل على الأسلحة الموردة للسعودية، وتوسيعه ليشمل جميع أعضاء التحالف العربي.

إن مجلس النواب يعتبر مشروع قرار البرلمان الأوروبي بادرة طيبة كونه ينص على اقتراح لتطوير آلية مستقبلية، لتطبيق عقوبات على دول الاتحاد غير الملتزمة بموقف موحد بشأن صادرات الأسلحة ..

كما يشير إلى أن هذه الوثيقة تتضمن رؤية البرلمان الأوروبي في أن صادرات الأسلحة للسعودية والإمارات والأعضاء الآخرين في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن لا تفي بالمعيار (٢)، بسبب تورط هذه البلدان في انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني، كما حددتها هيئات الأمم المتحدة.
كما تتضمن الوثيقة دعوة البرلمان الأوروبي للحاجة الملحة لفرض حظر على الأسلحة على السعودية، وكلفت الممثل السامي للسياسة الخارجية والدفاع والمجلس، توسيع هذا الطلب ليشمل جميع الأعضاء الآخرين في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.
ويعرب مجلس النواب عن أمله في أن يتابع البرلمان الأوروبي تنفيذ هذا القرار بحيث يتم تجسيده على الواقع.

صادر عن هيئة رئاسة مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

١٤ نوفمبر٢٠١٨م الموافق٦ ربيع أول ١٤٤٠هـ

بيان مجلس النواب بشأن شكر الشعوب التي
أبدت رفضها لزيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان

٢٨نوفمبر٢٠١٨م الموافق ٢٠ ربيع أول ١٤٤٠هـ

يعبر مجلس النواب عن شكره وتقديره للشعوب الحرة التي تتوق إلى الحرية والكرامة والسلام وفي مقدمتها بعض الشعوب العربية التي عبرت عن رفضها واستنكارها لزيارة ولي العهد السعودي/ محمد بن سلمان لبلدانها ، احتجاجاً على الجرائم البشعة التي ارتكبها ال سعود ونظامهم ضد أبناء الشعب اليمني من أطفال وشيوخ ونساء وكل فئات المجتمع المسالم والذي يمد يده دوماً للسلام المشرف والعادل والوئام ويحترم كل معاني الأخوة وحسن الجوار .،واحتجاج تلك الشعوب أيضا على قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي.

ويؤكد مجلس النواب في بيانه هذا على أن تلك المواقف الإيجابية الشريفة والنزيهة تحظى باحترام وتقدير الشعب اليمني الذي يكن كل معاني المودة لكافة الشعوب التي تعبر عن تضامنها مع الشعب اليمني ضد الظلم والاضطهاد والقهر والاستبداد الذي يشنه النظام السعودي والدول المتحالفة معه ، وهي رسائل توجهها تلك الشعوب لحكومات بلدانها للضغط على دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لإيقاف العدوان الظالم على اليمن وفك الحصار الجائر عليه وفتح كل المنافذ .

صادر عن هيئة رئاسة مجلس النواب

الجمهورية اليمنية – صنعاء

٢٨ نوفمبر٢٠١٨م الموافق ٢٠ ربيع أول ١٤٤٠هـ

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الرقم : ( )
الموافق : ١٥/ ١٢/ ٢٠١٨

بيان مجلس النواب بشان تصويت مجلس الشيوخ الامريكي على قرار وقف دعم تحالف العدوان وسحب القوات الامريكية

انتصاراً لقيم الديمقراطية والعدالة يشيد مجلس النواب اليمني بقرار مجلس الشيوخ الأمريكي الشجاع المتعلق بتوجيه الادارة الامريكية بسحب القوات الأمريكية من المشاركة في تحالف العدوان على اليمن بقيادة المملكة السعودية .. وعلى الرغم من كون هذا القرار الذي جاء متأخراً بعد مرور أربع سنوات على تلك الحرب الظالمة التي أُعلن عن تدشينها من العاصمة الأمريكية واشنطن وما خلفته من مجازر جماعية وجرائم حرب وكوارث إنسانية من صنع البشر أودت بحياة ٨٥ ألف طفل وشردت ملايين اليمنيين عن منازلهم وأدخلت ما يقارب ١٤ مليون يمني في حافة المجاعة... ورغم كل ذلك إلا أنه كما يقول المثل السائد أن تأتي متأخراً خيراً من أن لا تأتي.

- يقدر مجلس النواب اليمني لأولئك الأعضاء الأحرار من مجلس الشيوخ الامريكي الذين تبنوا القرار و صوتوا لأجله.

- يأمل مجلس النواب اليمني من ممثلي الشعب الأمريكي في مجلس النواب حذو زملائهم في مجلس الشيوخ والانتصار لقيم العدالة والديمقراطية بالموافقة على مشروع القانون.

صادر عن مجلس النواب اليمني
صنعاء
١٥ ديسمبر ٢٠١٨م